ASJP Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417
- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
المجلد: 15 العدد: 01(2021)
ص 185-199

تطبيق عملية الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة العامة

حالة ميزانية الدولة العامة لولاية تبسة خلال سنة 2019

Applying the process of controling the implementation of the general state budget

- The state of the general state budget for the wilaya of Tebessa during the year 2019-

د. عمامرة ياسمينة
جامعة تبسة
(الجزائر)
amamra.yasmina@univ-tebessa.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2020/11/09
تاريخ القبول:
2021/01/22

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الرقابة
- ✓ الميزانية
- ✓ التأشيرة

الملخص:

يهدف البحث الى محاولة معرفة كيفية تطبيق عملية الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة، من خلال اسقاط الدراسة على ميزانية الدولة لولاية تبسة خلال سنة 2019، حيث تم الاعتماد على قوائم ميزانية الولاية، بالإضافة الى وثائق توزيع ميزانية الولاية ومتابعتها من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة.

توصل البحث الى عدة نتائج أهمها أن الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة العامة هو ضمان سلامة تنفيذها والابتعاد عن سوء التسيير والاستغلال اللاعقلاني على جميع المستويات وتوقيع الجزاء على مرتكبي المخالفات.

Article info

Received
09/11/2020
Accepted
22/01/2021

Keywords:
- ✓ *control,*
- ✓ *budget,*
- ✓ *visa*

Abstract :

The research aims to try to know how to apply the process of monitoring the implementation of the state budget, by dropping the study on the state budget for the state of Tebessa during the year 2019, as the state budget lists were relied upon, in addition to the documents for the state budget distribution and follow-up by the Directorate of Programming and Budgetary Follow-up for the wilaya of Tebessa.

The research reached several results, the most important of which is that monitoring the implementation of the state's general budget is to ensure its proper implementation, avoiding mismanagement and irrational exploitation at all levels, and imposing a penalty on the perpetrators of violations.

. مقدمة:

ان تطور الحكومات الحديثة بتغير وظائف الدولة فيها، من دولة حارسة وظيفتها الدفاع والأمن وحفظ النظام العام وجباية الضرائب، الى الدولة متدخلة ثم إلى رخاء ورفاهية وخدمات، وأخيرا إلى دولة مراقبة حاليا مهمتها الأساسية هي رقابة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق قوانين المالية وتوجيهها لعجلة النمو المتزايد، كل هذا أدى إلى ازدياد أهمية الرقابة على تنفيذ الميزانية وأصبحت أهم المشاكل المعاصرة باعتبارها وسيلة لتحقيق الغاية المرجوة من تحصيل الايرادات وصرف النفقات.

وعلى ذلك فان عملية الرقابة لا تستمد أهميتها من ذاتها وإنما تستمدها من تنفيذ الميزانية بعد المصادقة عليها من قبل البرلمان، هذا التنفيذ الذي يقوم به المكلفون بذلك وهم الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون الذين يخضعون لقواعد قانونية أمرة أثناء قيامهم بالتنفيذ وهذا من خلال اجراءات التزام تصفية الأمر بالصرف، أو تحرير الحوالات ثم أخيرا الدفع.

إشكالية البحث

تتمتع الولاية باستقلالية مالية في اعداد ميزانيتها وصرفها لتحقيق المهام المنطوية بها من أجل تحصيل الايرادات وصرف النفقات، التي خصصت لها والابتعاد عن سوء التسيير والاستغلال اللاعقلاني، وهذا لا يكون الا بوجود رقابة صارمة على جميع المستويات وتوقيع الجزاء على مرتكبي المخالفات وهذا ما يؤدي الى طرح المشكلة الرئيسية الموالية:

كيف يمكن تطبيق عملية الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة العامة لولاية تبسة لسنة 2019؟

وانطلاقا من الاشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية الموالية:

- ماذا نقصد بالميزانية العامة للولاية، وماهي الأسس العامة لتبويبها؟
- ما هو دور عملية الرقابة في تنفيذ الميزانية الدولة؟
- هل يجوز تنفيذ ميزانية الدولة لولاية تبسة دون المرور على تأشيرة الرقابة المالية؟

فرضيات البحث

للإجابة على الاشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات الفرعية يمكن اقتراح الفرضيات الموالية:

- الميزانية العامة للدولة هي برنامج مالي يقدر الايرادات والنفقات تحكمه قواعد نظرية تختلف وفق التشريع الوضعي لكل دولة؛
- ان دور الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة هو ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسة العمة للدولة؛
- يتم تنفيذ ميزانية الدولة لولاية تبسة تكون دون المرور على الرقابة المالية بحكم أنها تابعة لميزانية الدولة.

أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق عدة أهداف من أهمها ما يلي:

- محاولة التعرف على كيفية إعداد مشروع الميزانية والرقابة عليها؛
- إعطاء نظرة شاملة حول تسيير الميزانية وكيفية تنفيذها؛
- توضيح قيمة مضافة لأهمية الميزانية في المالية العامة.

منهج البحث

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري للإلمام بأغلب المفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لتحليل المعطيات والبيانات المتحصل عليها من مقر ولاية تبسة.

هيكل البحث

تم تسليط الضوء على الإطار العام لتنفيذ ميزانية الدولة العامة، وكيفية الرقابة على تنفيذها بالتطبيق على حالة ولاية تبسة، من خلال التطرق إلى العناصر الموالية:

أولا: الدراسة النظرية؛

ثانيا: الدراسة الميدانية.

2. الدراسة النظرية

1.2 مفهوم ميزانية الدولة العامة

1.1.2 تعريف الميزانية العامة: هناك عدة تعاريف متقاربة حسب كل دولة نذكر أهمها:

- عرفها القانون البلجيكي: "أنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية (الكايد، 2010، صفحة 08)"؛

- عرفها قانو المحاسبة العمومية في لبنان أنها:" صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردااتها عن السنة المقبلة و تجاز بموجب الجباية و الانفاق (العلا، 2003، صفحة 86)."

- عرفها قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية في المادة (6): أنها تتشكل من الإرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها، فهي وثيقة سياسية، مالية و قانونية. (علي، 1992، صفحة 96)

من خلال التعاريف السابقة يستخلص أن الميزانية العامة تتميز بمجوعة من الخصائص نذكر أهمها :

- أنها نظرة توقعيه مستقبلية للسلطة التنفيذية لما ستنفقه أو ما ستحصله من مبالغ خلال مدة زمنية محددة تقدر عادة بسنة واحدة وتعكس الميزانية بما تحتوي من نفقات وإيرادات والمبالغ المرصودة لكل منها وهي تعكس برنامج الحكومة في الفترة المستقبلية اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا؛

- أنها تتطلب الإقرار أو الترخيص من السلطة المختصة وهي السلطة التشريعية التي توافق على توقعات الحكومة والتخصيص؛

- الميزانية العامة إجازة الجباية، النفقات والإيرادات؛

- الميزانية العامة عمل تشريعي يعبر عن الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة.

2.1.2 أنواع الميزانية العامة: هناك عدة انواع للميزانية نذكر أهمها: (الزوبير، دون سنة، صفحة 102)

- **ميزانية الرقابة:** هي الميزانية التي يتم بموجبها تحديد النفقات العامة للدولة واللازمة لقيامها بالمرافق العامة، وتحديد الايرادات التي ينبغي تحصيلها لتغطية النفقات، بحيث يحتاج من خلال هذه الميزانية للسلطة التشريعية الرقابة على النشاط المالي للدولة بامتلاك البرلمان، فمن خلالها يتم مراعاة التقييم الاداري لها، وأن مثل هذا التقسيم للنفقات في هذه الميزانية يتم على الوحدات الادارية واقسامها على أساس فقرات رئيسية، تتفرع إلى فقرات فرعية وهذه تتفرع إلى بنود فرعية أخرى، كما أن هذا التقسم لا يوضح بدرجة كافية أهداف الميزانية.

- **ميزانية الأداء والبرمجة:** ظهرت لتفادي أوجه القصور في ميزانية البنود، وهي مجموعة الأساليب التي بواسطتها يتمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة ومقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت، ساعات العمل، والمواد، إذ يساعد هذا النظام في الحصول على نتائج أساسية وهي قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات، وتمر خطوات تطبيق ميزانية الأداء والبرامج فيما يلي: تقسيم عمليات الحكومة إلى برامج وأنشطة، تحديد مقاييس الأداء، إحداث تقارير الأداء.

- **ميزانية التخطيط والبرمجة:** هي الأسلوب الذي يوجه اهتمام المخططين بالوحدات الادارية العليا الى اتخاذ قرارات وتحديد الأهداف القومية واولوياتها، والاختيار بين البرامج البديلة لتحقيق الاهداف في ضوء المنافع والتكاليف المتوقعة لكل بديل، مع الأخذ في الحسبان قيود الندرة النسبية للإيرادات العامة وكافة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم عملية تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص، وداخل قطاعات الدولة، على أن يتم ذلك من خلال الميزانية العامة، بحيث يكون للبرامج وليس الهيكل الإداري الأولوية في تحديد بنية الميزانية وهيكلها.
- **ميزانية الأساس الصفري:** تعرف على أنها نظام يفترض عدم وجود أية خدمات أو نفقات في البداية، ويعمل من أجل الحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات مع الأخذ في الاعتبار الحد الادنى للتكلفة وتقييم مدى فعالية الانفاق وفقا لهذا الاعتبار.

ولتطبيق هذه الميزانية تمر بالمراحل التالية: تقسيم المشروع الى وحدات تنظيمية صغيرة يطلق عليها مراكز المسؤولية، تحديد المجموعات أو الحزم القرارية، الترتيب التفاضلي للمجموعات القرارية بعد تحليلها وتقييمها، إعداد الميزانية وتنفيذها .

3.1.2 المبادئ الأساسية للميزانية: تتمثل هذه المبادئ فيما يلي (الزوبير، دون سنة، الصفحات 103-108):

- **مبدأ سنوية الميزانية:** حيث يتم التوقع والترخيص لنفقات وايرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام؛
- **مبدأ وحدة السنوية:** أي أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف؛
- **مبدأ عمومية الميزانية:** يقصد به شمول الميزانية أن تظهر في وثيقة الميزانية العامة كافة نفقات وايرادات الدولة بصورة مفصلة ودون مقاصة بينها؛
- **مبدأ توازن الميزانية:** يقصد به عدم حدوث عجز مؤقت في الميزانية.

4.1.2 تقسيمات الميزانية العامة: تنقسم الميزانية العامة إلى ثلاث ميزانيات وهي كما يلي (يوسف، دون سنة، الصفحات 14-18):

- **ميزانية التسيير:** هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهارات الجارية، تنقسم حسب المادة 4 من القانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية فإن نفقات التسيير إلى 4 أبواب:
  - الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
  - الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية في تسيير المؤسسات العمومية السياسية؛
  - الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات؛
  - الباب الرابع: نفقات التدخلات العمومية لعمليات النشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن.
- **ميزانية التجهيز:** هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الاجماليpnb ، وبالتالي ازدياد ثروة البلاد وتكون هذه النفقات من الاستثمارات المنتجة ويضيف لها اعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، تقسم حسب المادة 35 من قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية توزع ميزانية التجهيز على ثلاث أبواب :
  - الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛
  - الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
  - الباب الثالث: النفقات الأخرى برأس المال.
- **الميزانية التقديرية:** هي تعبير كمي أو مالي لأهداف المؤسسة المسطرة وترجمة لتلك الأهداف نقديا أو كميا لكل هذا الجانب التقني لها، فيمكن النظر إليها باعتبارها مترجمة لتقطعات ومصالح مديريات المؤسسة، ويمكن النظر إلى الميزانية التقديرية على أنها خطة تفصيلية

محددة مسبقا لأعمال مرغوب في تنفيذها في المؤسسة لفترة زمنية في المستقبل مترجما عنها في شكل نقدي، يمكن تصنيف ثلاث أصناف للميزانيات التقديرية كما يلي:

- ميزانيات الاستغلال؛
- ميزانية الاستثمار؛
- ميزانية الخزينة.

2.2 الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة

تعتبر مرحلة تنفيذ الميزانية العامة للدولة أهم المراحل ويقصد بها وضع بنودها المختلفة موضع التنفيذ وتختص بهذه المرحلة السلطة التنفيذية وتشرف على هذا التنفيذ وزارة المالية التي تعتبر أهم أجزاء الجهاز الاداري للدولة وهذه المرحلة تمثل انتقال الميزانية العامة من النظري الى الحيز التطبيق العملي الملموس فتتولى الحكومة ممثلة في وزارة المالية تحصيل وجباية الايرادات الواردة المقدرة في الميزانية كما تتولى الانفاق على الأوجه المدرجة في الميزانية.

1.2.2 تعريف الرقابة: هي جزء من العمل الاداري بحيث تهدف الى التحقيق من صحة الأداء وتقويمه وهو المفهوم الايجابي للرقابة وليست تلك التي تفرض العقاب في حالة حدوث الاخطاء وهو المفهوم السلبي لها، وتأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية عدة صور مختلفة وهي الرقابة الإدارية، الرقابة التشريعية، الرقابة المستقلة.

2.2.2 أنواع الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة: تنقسم الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة الى ما يلي (عباس، 2006، صفحة 374):

- **الرقابة الإدارية:** تنقسم الى ما يلي:
- الرقابة الادارية العلمية: تنقسم الى رقابة موضوعية ورقابة مستندية؛
- الرقابة الادارية الزمنية: وينقسم هذا النوع من الرقابة الى رقابة قبل تنفيذ الميزانية وأخرى لاحقة لتنفيذ الميزانية؛
- **الرقابة البرلمانية:** يتمتع البرلمان زيادة على سلطته في وضع وسن القوانين باختصاص لا يقل أهمية ألا وهو مراقبة الادارة العامة من حيث مدى التزامها بتطبيق برنامج الحكومة الذي كان قد وافق عليه من قبل، كما تمس الرقابة البرلمانية أو التشريعية مختلف انشطة الحكومة ومجالات تدخلها ومنها المجال المالي.
- **الرقابة المستقلة:** هذه الرقابة فعالة لكونها مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية وعادة ما تكون هيئة فنية خاصة تقوم بفحص تفاصيل تنفيذ الميزانية ومراجعة حسابات ومستندات التحصيل والصرف ومحاولة كشف ما تضمنه من مخالفات ووضع تقرير شامل عن ذلك ساعد السلطة التشريعية على فحص الحساب الختامي بطريقة جدية تسمح بكشف كل المخالفات المالية وتختلف هذه الهيئة المستقلة من دولة لأخرى.

3. الدراسة الميدانية

1.3 دورة الميزانية العامة لولاية تبسة

تتضمن دورة ميزانية ولاية تبسة في المراحل الموالية (الولاية، 2019، الصفحات 05-08):

1.1.3 مرحلة إعداد وتحضير ميزانية ولاية تبسة: وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الميزانية العامة بدءا بعملية التحضير لإعدادها والانتهاء بوضع الصيغة النهائية لها، والتي تتم من قبل السلطة التنفيذية ومن ثم فهي التي تتولى مهمة تنفيذ الميزانية هذه عن طريق تحصيل ما تم تقديره من الإيرادات، وإنفاق ما تم تقديره من نفقات.

ومن جهة التي تتولى مهمة إعداد الميزانية هي السلطة المالية والتي تمثلها وزارة المالية وهي التي تتولى وضع صيغة أولية للميزانية بالاستناد على:

- الاتصال والتشاور مع الجهات ذات العلاقة بالميزانية وبالذات الأقسام والدوائر المالية في الوزارات وكافة من له صلة بعملية الإعداد؛

- الاستناد إلى البيانات التاريخية المستنبطة من الميزانيات السابقة مع إجراء التعديلات عليها مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التي حصلت عليها؛

- من خلال التحليل ودراسة المعلومات التي تتاح سواء تاريخية منها أو التي تتحقق من خلال الاتصال والتشاور مع الجهات ذات العلاقة؛

- يتم إرسال التصور المبدئي للميزانية إلى الجهات ذات العلاقة لاستحصال رأيها فيه وإبداء مقترحاتها عليه بشأن ما يخصها من إيرادات أو نفقات بحيث يمكن أن يجري تعديلا عليه؛

- يتم إعداد المقترح النهائي للخطة الذي يتضمن تصورات السلطة المالية والتي تمثل السلطة التنفيذية بخصوص التقدير النهائي للإيرادات والنفقات مع الأخذ بعين الاعتبار كافة مقترحات وآراء الجهات الأخرى ذات العلاقة المباشرة بوضع الميزانية وإعدادها.

2.1.3 مرحلة اعتماد ميزانية ولاية تبسة: تعتبر هذه المرحلة من أدق المراحل وأكثرها حساسية، وذلك لأن عملية اعتماد الميزانية أو المصادقة عليها تمثل المرحلة الأخيرة التي تناقش الميزانية خلالها قبل العمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ، يبدأ مشروع الميزانية داخل المجلس التشريعي ويمر بثلاث مراحل وهي :

- **السلطة المختصة باعتماد الميزانية العامة:** هذا الاعتماد شرط أساسي لا غنى عنه لوضع الميزانية موضع التنفيذ، وقد نشأ حق السلطة التشريعية في اعتماد الميزانية وإقرارها في حقها في الموافقة على الضرائب وعلى مراقبة موارد الدولة عامة.

ويمر اعتماد الميزانية داخل المجلس التشريعي بثلاث مراحل وهي: مرحلة المناقشة العامة، مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة، مرحلة المناقشة النهائية.

- **أداء اعتماد الميزانية:** يتم اعتماد الميزانية وفق قانون المالية، حيث يحدد الرقم الإجمالي لكل النفقات العامة والإيرادات العامة، يرفق به جدولان تفصيليان لهما، يمر الاعتماد بالمراحل الموالية:

- **المناقشة:** يقوم رئيس المجلس الشعبي الوطني، بإحالة مشروع الميزانية إلى اللجنة البرلمانية المختصة بالقطاع المالي والميزانية والتخطيط لتقوم بدراستها ومناقشتها في جوانبها التفصيلية، وتنتهي أعمالها بوضع تقرير تمهيدي تتضمنه ملاحظاتها واقتراحاتها مع مراعاة أحكام المادة 121 من الدستور. ثم يتم عرض التقرير على المجلس الشعبي الوطني للمناقشة في جلسة عامة لطرح القضايا والمشاكل المتعلقة بالسياسة المالية ومدى الالتزام بتنفيذ قانون المالية ساري المفعول من طرف مختلف القطاعات والوزارات.

- **التصويت:** يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها 75 يوم من تاريخ إيداعه طبقا للمادة 44 من القانون الدستوري والذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة وبالنظر للقانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية. حيث نصت المادة 69 على " في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعينة لا يسمح بتطبيق أحكامه عند أول يناير من السنة المالية المعتبرة."

- **الإصدار:** يصدر قانون المالية بموجب القانون من طرف رئيس الجمهورية الذي يأمر بنشره في الجريدة الرسمية ويكون ذلك في 29 ديسمبر من سنة موضوع قانون المالية ليبدأ سريانه بدءا من أول جانفي من السنة المعينة.

3.1.3 مرحلة تنفيذ الميزانية العامة لولاية تبسة: ويقصد بها وضع بنودها المختلفة موضع التنفيذ، حيث تختص بها السلطة التنفيذية وتشرف على هذا التنفيذ وزارة المالية التي تعتبر أهم أجزاء الجهاز الإداري، من خلال القيام بالبرامج والمشروعات وتسيير الخدمات التي

اعتمدتها السلطة التشريعية ولا تقتصر مهمة تنفيذ الميزانية على مجرد تحصيل الإيرادات، ودفع المصروفات التي أدرجت في الميزانية بل عليها أن تتبع آثار هذه العمليات على الاقتصاد الوطني وأن تراقب اتجاهاتها نحو الأهداف الاقتصادية المنشودة.

كما تلعب ميزانية تبسة دور المحاسب العمومي على مستوى الولاية، ولها أهمية كبيرة في تنفيذ دفع النفقات وتحصيل الإيرادات العامة ولكن بعد القيام بالإجراءات الرقابية على هذه العمليات.

أ. تحصيل الإيرادات وصرف النفقات

أ.1 تحصيل الايرادات: تتولى وزارة المالية مهمة تنفيذ الميزانية عن طريق تجميع ايرادات الدولة من مختلف مصادرها وإيداعها في الخزينة العمومية أو في البنك المركزي وفقا لنظام حسابات الحكومة المعمول به ويحول القانون المتعلق بالميزانية للجهات الادارية المختصة لتحصيل الإيرادات، والذي يقوم على مجموعة من المبادئ والقواعد الرئيسية تتمثل أساسا فيما يلي (الولاية، 2019، الصفحات 20-22):

- يحكم تحصيل الايرادات قاعدة مالية أساسية: هي تخصيص الايرادات ومعناها أن تختلط كل الايرادات التي تحصلها الخزانة العامة لحساب الدولة في مجموعة واحدة بحيث تمول كافة النفقات العامة دون تمييز؛

- تسقط ديون الدولة: كقاعدة عامة بفوات أربعة سنوات دون القيام بأي اجراء من أجل تحصيلها وفقا المادة 16 من القانون 84-17؛

- مراعاة مواعيد التحصيل: يجب مراعاة مواعيد التحصيل وإجراءاته المنصوص عليها في القوانين وإلا تعرض القائمون بذلك للعقوبات المناسبة؛

- التزام الجهات الادارية المختصة بتحصيل الايرادات: تلتزم الجهات الادارية المختصة بتحصيل الايرادات على اختلافها حيث لا تتمتع بحرية أو أية سلطة تقديرية في التقاعس عن ذلك أو الاستيلاء عليها بطريقة غير شرعية خلافا لصرف النفقات العامة المعتمدة، وفقا للمادة 79 من القانون 84-17.

أ.2 صرف النفقات: إذا كانت مبالغ الايرادات تبقى مبالغ محتملة ومتوقعة فان قانون الميزانية ينص على الحد الاقصى المبالغ المصرح بإنفاقها لكل غرض حيث لا يجوز للإدارة تجاوز الاعتمادات المقررة تطبيقا للمادة 75 من القانون 84-17.

تحكم صرف النفقات العامة قاعدة تخصيص الاعتمادات التي تعني أن توزع النفقات على مختلف الوزارات وبالنسبة لمختلف الأبواب في صورة اعتمادات معينة ومحددة لكل منها أعمالا لمبدأ التخصيص. كما يقصد بهذه القاعدة ايضا عدم رصد مبلغ اجمالي للنفقات تتصرف فيه الادارة كما تشاء مما يترتب عنه عدم تحويل اعتماد من باب أو مجال الى أخر.

ويمر صرف النفقة العامة بعدة مراحل اشار اليها قانون المحاسبة العمومية المؤرخ في 15 اوت 1990 في موارده 19 من الى 22 وتتمثل فيما يلي :

- الارتباط بالنفقة أو عقدها الالتزام: وهو عبارة عن الواقعة المادية أو القانونية التي ترتب التزاما على عاتق الادارة العامة، وغالبا ما تستهدف تحقيق المنفعة العامة غير أنه قد ينشا الالتزام نتيجة واقعة معينة يترتب عليها التزام الدولة بإنفاق مبلغ ما بالنفقة يعني القيام بعمل من شانه أن يجعل الدولة مدينة.

- تصفية أو تحديد النفقة: هو التقدير الفعلي والحقيقي للمبلغ (التقويم النقدي) الواجب أداؤه بناء على المستندات التي تثبت وجود الدين وحلول أجله، فيتم تقدير المبلغ المستحق للدائن وخصمه من الاعتماد المقرر في الميزانية مع ضرورة التأكد من أن شخص الدائن غير مدين للدولة بشيء حتى يمكن اجراء المقاصة بين الدينين.

أ.**3 الأمر بالصرف:** هو كل موظف معين في منصب مسؤول تسيير الوسائل المالية والمادية ويؤهل لتنفيذ العمليات المشار اليها في المواد 21.20.19.17.16 من القانون رقم 21.90 المتعلق بالمحاسبة العمومية وتزول هذه الصفة مع انتهاء هذه الوظيفة، ومن صلاحياته ما يلي:

أ.**4 الصلاحيات المتعلقة بالإيرادات:** تتم عبر مرحلتين:

- **الاثبات:** يعد الاجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي وبعبارة أخرى يقوم الأمر بالصرف بمعاينة حقوق المؤسسة في ميدان الإيرادات؛

- **تصفية الايرادات:** تسمح عملية التصفية بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والأمر بتحصيلها ويتم في هذه العملية اصدار سند التحصيل من الأمر بالصرف الى المحاسب العمومي.

أ.**5 الصلاحيات المتعلقة بالنفقات:** تتم من خلال ما يلي:

- عقد الالتزامات بالنفقات العامة؛
- اصدار أوامر دفع النفقات وإرسالها مرفقة بوثائق الاثبات الضرورية للمحاسب العمومي المكلف بالتسوية أو الدفع.

ب. **المحاسب العمومي:** تعرفه المادة 33 من قانون المحاسبة العمومية 90-21 بأنه كل شخص معين قانونيا للقيام بالعمليات المحددة في المادتين 18-21 (أي تحصيل الايرادات ودفع النفقات) اضافة الى العمليات التالية :

- المحافظة على الأموال والسندات والقيم والمواد والأشياء المودعة لديه؛
- القيام بالتحويلات والرقابة حركة حسابات الموجودات النقدية وهذا لحساب الدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛
- المحافظة على الاوراق الثبوتية للعمليات المالية ومستندات المحاسبة؛
- الرقابة المالية على عمل الأمر بالصرف للتأكد من مدى قانونيتها ومطابقتها للتشريع الساري فيما يخص اصدار أوامر التحصيل للإيرادات العامة والدفع للنفقات العامة ويعين المحاسب العمومي من طرف الوزير المكلف بالمالية ويقوم بتأدية القسم المهني قبل توليه ممارسة المهام الموكلة اليه ويخضعون اساسا لسلطته حيث كل صنف من اصناف المحاسبين العموميين.

2.3 آليات التبليغ لميزانية ولاية تبسة لسنة 2019

بعد المصادقة على ميزانية الدولة ضمن قانون المالية للسنة المعنية (N)من طرف البرلمان وامضاء رئيس الجمهورية عليه ونشره في آخر عدد من الجريدة الرسمية للسنة(N+1) تصبح ميزانية الدولة قابلة للتبليغ من طرف السلطة التنفيذية. في بداية السنة المعنية (بداية جانفي) تتكفل وزارة المالية بتبليغ ميزانية الدولة، وهذه الأخيرة منقسمة بدورها إلى: ميزانية التسيير وميزانية الجهيز. وتكون كما يلي (السنوي، 2019، صفحة 25):

1.2.3 ميزانية التسيير: هي الميزانية الموجهة لتغطية تكاليف التسيير المتمثلة في: رواتب ومنح الموظفين، مختلف المستلزمات والتجهيزات الإدارية الخاصة بكل مؤسسة عمومية ذات طابع اداري حيث تبلغ هذه الميزانية إلى مختلف القطاعات عن طريق الوزارات المعنية، وفي هذه الدراسة تم الاطلاع على ميزانية التسيير لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة.

2.2.3 ميزانية التجهيز: هي الميزانية الموجهة لتلبية الحاجيات في مجال التنمية المحلية للولايات، والمتمثلة في تغطية نفقات انجاز المشاريع التنموية الخاصة بالبرامج القطاعية والبرامج البلدية، وهي كما يلي:

أ. **البرامج القطاعية P.S.D :** وتسمى البرامج القطاعية غير الممركزة، هي عبارة عن المشاريع الموجهة لتطوير قدرات مختلف القطاعات لاستيعاب حاجيات السكان حيث استفادة ولاية تبسة من مبلغ قدره 1.845.900.000.00 دج لسنة 2019 لإنجاز عدة مشاريع قطاعية، ويمكن تلخيص البعض منها في هذا الجدول:

الجدول 1: بعض البرامج القطاعية غير الممركزة P.S.D الموجهة لولاية تبسة

عنوان المشروع	مبلغ المشروع (دج)	القطاع الموجه له
انجاز منشآت تخزين المياه الصالحة للشرب بسعة 5000متر مكعب عبر الولاية	100.000.000.00	قطاع الري لولاية تبسة
انجاز، تجهيز، والربط بالكهرباء للآبار بسعة 3000 متر طولي عبر الولاية	400.000.000.00	قطاع الري لولاية تبسة
بناء برج للمراقبة بمرسط	2000.000.00	قطاع الغابات لولاية تبسة
تدعيم الطريق الوطني رقم 10 على عدة مقاطع ابتداء من النقطة الكيلومتري 155+000، والنقطة 207+000 إلى النقطة 215+000 على مسافة 7 كلم.	300.000.000.00	قطاع الأشغال العمومية لولاية تبسة

المصدر: مقرر برنامج لسنة 2019 لفائدة ولاية تبسة البرامج القطاعية- بتصرف-

من خلال الجدول يلاحظ أن ولاية تبسة قد استفادت من مشاريع قطاعية مختلفة وموزعة عبر الولاية، تهدف إلى تغطية متطلبات المواطنين في شتى الميادين مثل: انجاز آبار، منشآت لتخزين المياه الصالحة للشرب، بناء برج المراقبة بمرسط وذلك للحفاظ على الثروة الغابية من الحرائق، إضافة إلى تدعيم الطريق الوطني رقم 10 من أجلل عصرنة الطرق الوطنية...

ب. البرامج البلدية P.C.D : هي مشاريع جواريه (ذات غلاف مالي صغير) موجهة لمختلف البلديات لتغطية حاجياتها من التنمية المحلية حيث استفادت ولاية تبسة من مبلغ قدره 2.700.000.000.00 دج لسنة 2019 لإنجاز عدة مشاريع بلدية ويمكن تلخيص البعض منها في هذا الجدول:

الجدول 2: بعض البرامج البلدية P.C.D الموجهة لولاية تبسة

عنوان المشروع	مبلغ المشروع(دج)	البلدية الموجه لها المشروع
تهيئة حي البساتين الجهة السفلية بمحاذاة مسجد فاطمة الزهراء	96.200.000.00	تبسة
انجاز شبكة تطهير المياه المستعملة بحي قارة، لاصاص براس العيون	4.157.000.00	الكويف
انجاز الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم 5 وبئر قوسه وتريشه على مسافة 7 كلم	47.330.000.00	الماء الأبيض
تجديد قناة جمع المياه المستعملة بحي الجمعة وبئر حشانة	10.900.000.00	ونزة
اعادة تهيئة المدارس الابتدائية: زرفاي عيسى، مساعديه زين، ابن باديس طيب محمد الهادي خليفة، بهلول الموساوي	13.200.000.00	الشريعة

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة، مقررات تسجيل العمليات المسجلة

من خلال الجدول يلاحظ أن الميزانية الموجهة لولاية تبسة في شقها المتعلق بالمخططات البلدية تم توزيعها بشكل عقلاني، يعتمد على الأولوية والأهمية لاحتياجات المواطنين ابتداء من مجال التزويد بالمياه للشرب ثم تهيئة المدارس، فك العزلة على المناطق الريفية النائية، تهيئة الأحياء عبر مختلف البلديات، وهذا من أجل تدارك النقص الملاحظ في هذه المجالات.

وتبلغ ميزانية التجهيز عبر وثيقة ممضية من طرف وزير المالية إلى السيد الوالي وتسمى بمقررة برنامج حيث تحتوي هذه الأخيرة على مختلف المشاريع التي استفادت منها الولاية والغلاف المالي المخصص لها؛ حيث يقوم الوالي بتبليغ القطاعات المعنية والبلديات بالبرامج المسجلة وغلافها المالي.

3.3 تطبيق ميزانية الدولة لولاية تبسة لسنة 2019

بعد استلام الوثيقة المتعلقة بالأغلفة المالية المخصصة لمختلف قطاعات الولاية، يباشر كل مسؤول مكلف بتسيير الميزانية بتطبيق الاجراءات القانونية المتعلقة بتنفيذها، حيث تكون هذه الأخيرة مختلفة سوى في ميزانية التسيير أو ميزانية التجهيز.

1.3.3 تطبيق ميزانية التسيير لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة لسنة 2019: ان ميزانية التسيير تبلغ من طرف الوزارات إلى القطاعات المعنية، ومن هنا عرض ميزانية التسيير لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة التابعة لوزارة المالية كمثال:

استلمت هذه المؤسسة العمومية ذات الطابع الاداري ميزانية التسيير في شهر مارس لسنة 2019 قدرت بمبلغ 41.260.000.00دج مقسمة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 3: توزيع ميزانية التسيير لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة حسب الأقسام

العناوين	الاعتمادات المخصصة لسنة 2019
العنوان الثالث: وسائل المصالح	
القسم1: الموظفون-مرتبات العمل	30.500.000.00دج
القسم2: الموظفون-المعاشات والمنح	0دج
القسم3: الموظفون- التكاليف الاجتماعية	8.380.000.00دج
القسم4: الادوات وتسيير المصالح	1.560.000.00دج
القسم5: أشغال الصيانة	20.000.00دج
القسم7: النفقات المختلفة	
مجموع العنوان الثالث	**40.460.000.00دج**
العنوان الرابع: التدخلات العمومية	800.000.00دج
القسم3: النشاط التربوي والثقافي	
مجموع العنوان الرابع	**800.000.00دج**
مجموع الفرعي الجزئي الثالث	**41.260.000.00دج**

المصدر: اعداد الباحثة وفقا لوثائق مقدمة من ميزانية ولاية تبسة لسنة 2019.

من خلال الجدول نجد أن هذه الهيئة قد ضبطت كل احتياجاتها في جميع المجالات، وقسمتها حسب أقسام مدرجة ضمن هذه المؤسسة؛ حيث تقوم هذه الهيئة العمومية بتطبيق ميزانية التسيير بإتباع الخطوات التالية:

- ضبط الاحتياجات في كل المجالات (اجور، منح، مستلزمات، تجهيزات ادارية.....) وتوزيع المبالغ المالية المناسبة لتغطيتها؛
- الالتزام بهذه الميزانية المفصلة لدى هيئة الرقابة المالية لتأشيرها(prise en compte) ؛
- بالنسبة للأجور والمنح: القيام بصرفها شهريا حسب التشريع المعمول به؛
- فيما يخص المستلزمات المكتبية (الورق، الاقلام...) والتجهيزات الإدارية والمعلوماتية (المكاتب، الخزائن، الحاسوب....) يقوم الآمر بالصرف لهذه الهيئة بانتقاء المتعامل المتقاعد(المورد) عن طريق سند طلب او استشارة او مناقصة، وذلك حسب قيمة المبلغ المخصص للاقتناء، حيث تجسد هذه الاجراءات بإمضاء الطرفين (الامر بالصرف والمتعاقد) على العقد لتنفيذ هذه العملية؛
- الرجوع إلى مصالح الرقابة المالية للالتزام، والحصول على التأشيرة للاتفاقية أو سند الطلب؛
- الشروع في اقتناء المستلزمات والتجهيزات الادارية والمعلوماتية امراد الاستفادة منها؛

- بعد الاقتناء والتأكد من استلام الكميات واللوازم المذكورة أعلاه وذلك من المصلحة المعنية يتم دفع مستحقات المتعامل المتعاقد عن طريق حوالة دفع حسب الكشف الكمي والتقديري المتفق عليه.

2.3.3 تطبيق ميزانية التجهيز لولاية تبسة لسنة 2019: تطبق هذه الميزانية على مستوى مختلف القطاعات، والبلديات وذلك طبقا للإجراءات القانونية المنصوص عليها في المرسوم الرئاسي 15/145 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية كالآتي (الولاية، 2019، صفحة 31):

-في حالة مشروع جديد يقوم صاحب المشروع (المسير) باختيار الارضية المخصصة لاحتواء المشروع؛

- القيام بالدراسة للحصول على المحتوى المادي والمالي للمشروع؛

-الاعلان عن المناقصة في الصحف والجرائد الوطنية، واحدة بالعربية والاخرى بالفرنسية؛

- القيام باختيار الاقل عرض من طرف صاحب المشروع عن طريق لجنة فتح وتقييم العروض؛

-الاعلان عن المنح المؤقت للمشروع؛

-ارسال الملف كاملا يحتوي على الاعلان، محاضر الفتح وتقييم العروض، وذلك من أجل الحصول على مقررة التسجيل للمشروع ممضية من طرف السيد الوالي؛

- انجاز الصفقة وعرضها على لجنة الصفقات العمومية، سواء كانت الولائية بالنسبة للمشاريع القطاعية (PSD) واللجنة البلدية للمشاريع التنموية البلدية (PCD)والتي تعتبر هذه اللجنة هيئة رقابية خارجية؛

-بعد المصادقة من طرف لجنة الصفقات العمومية، يرسل الملف إلى هيئة الرقابة المالية للتأثير والمصادقة عليه، وبعدها يدخل حيز التنفيذ، حيث يعطى الامر ببداية الأشغال (Ordre de service) للمقاولة المختارة لمباشرة إنجاز المشروع؛

- يتم دفع مستحقات المقاولة خلال السنة حسب نسبة تقدم الإنجاز للمشروع؛

-استفادت مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة في إطار ميزانية التجهيز من مشروع يخص إعادة الاعتبار لمقر المديرية، حيث قدرت رخصة البرنامج ب 15.000.000.00 دج حيث قامت بتطبيق هذه الميزانية طبقا للمراحل سالفة الذكر.

4.3 الرقابة على تنفيذ ميزانية ولاية تبسة لسنة 2019

ان الميزانية العامة لولاية تبسة تخضع في تنفيذها إلى عدة إجراءات مقننة ورقابة مستمرة من أول استلامها وانفاقها الى غاية نهاية السنة المالية، وتبنى هذه الرقابة على أساس عدة قوانين ومراسيم رئاسية تتمثل فيما يلي (الولاية، 2019، الصفحات 35-38):

- القانون رقم 84/17 المؤرخ في 7 يوليو 1984م الذي يتعلق بقوانين المالية؛

-القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15 أوغست 1990م يتعلق بالمحاسبة العمومية؛

- القانون رقم 414/92 المؤرخ في 1992/11/14م متعلق بالرقابة المسبقة للنفقات التي يلتزم بها؛

-القانون رقم 03/06 المؤرخ في 15 يوليو 2006م يتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية؛

-المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015م المعدل والمتمم يتضمن الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

كما أن استحالة الشروع في تنفيذ الميزانية الممنوحة بشقيها (ميزانية التسيير وميزانية التجهيز) دون المرور على هيئة الرقابة المالية للمصادقة عليها بمنحها التأشيرة، فمن هنا تتوضح الأهمية الكبرى التي تحظى بها الرقابة في عملية تنفيذ الميزانية، فعبر التصفح لمختلف الوثائق الادارية المتعلقة بالرقابة على تنفيذ وصرف الميزانية العامة لولاية تبسة تبين ما يلي:

- مباشرة بعد استلام ميزانية التسيير لمديرية البرمجة ومتابعة لولاية تبسة وتوزيعها حسب الفصول المدرجة قانونيا في ميزانية التسيير تأتي عملية الرقابة وذلك بإرسالها الى مصالح الرقابة المالية للتأشير عليها، كمبلغ اجمالي مرخص لصرفه للسنة المالية 2019م لهذه المديرية؛

- بعد هذه المرحلة يشرع الآمر بالصرف بتنفيذ هذه الميزانية على مراحل حيث يتم في كل مرحلة الالتزام بالمبلغ المراد صرفه وذلك بإعداد بطاقة التزام تحتوي على هذا المبلغ اضافة الى الملف المطلوب طبقا للقوانين المعمول بها مثلا سند طلب، فاتورة مؤقتته...، يتم مراقبة هذا الملف ومدى مطابقته للقوانين المذكورة سابقا من طرق هيئة الرقابة المالية وذلك بالتأشير على بطاقة الالتزام، فتصبح هذه النفقة قابلة للصرف؛

- في حالة أي تغيير يشمل فصل من فصول ميزانية التسيير مثلا أعباء تسيير حضيرة السيارات، اين تتم في منتصف السنة تخفيض في المبالغ المخصصة لاقتناء الوقود لزيادة المبلغ المخصص لإصلاح السيارة الادارية، هذا التغيير يمر إلزاميا مرة أخرى على هيئة الرقابة المالية للتأشيرة؛

- في حالة أي تغيير في ميزانية التجهيز مثلا مشروع اعادة الاعتبار لمقر مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة لوحظ عدم برمجة بعض الاشغال الناقصة في دفتر الشروط الأولي، مما تتطلب مبالغ اضافية تجسد عبر ملاحق بالزيادة لتغطية هذه النفقات الجديدة غير المتوقعة في الدراسة الأولية، ولا يمكن تجسيد هذه الاجراءات دون الرجوع مرة أخرى الى هيئة الرقابة المالية للتأشيرة؛

- كما أنه لا يمكن تنفيذ الميزانية العامة لولاية تبسة دون المرور اجباريا على هيئة الرقابة المالية، حيث تحرص هذه الهيئة على مراقبة كل مراحل الانفاق والحرص على مدى تطبيق الاجراءات القانونية بالامتثال للقوانين والمراسيم الرئاسية المذكورة سابقا والمنصوص عليها من طرف الدولة الجزائرية؛

- كما أن دراسة مكونات الميزانية العامة لولاية تبسة التي لها وظائف يتحتم علينا القيام بها، وعلى سبيل ذلك فان الحصول على بعض الايرادات التي يمكن أن تساعد في تغطية النفقات اللازمة للقيام بتلك الوظائف على أكمل وجه، كما أن مهمة تنفيذ العمليات المالية للولاية تستند إلى أعوان يختص كل منهم إلى مهام وسلطات محددة قانونا وهما: الآمر بالصرف والمحاسب العمومي؛

- لتنفيذ ميزانية ولاية تبسة تمر بمرحلة الرقابة التي تلعب دورا فعالا وتحتل أهمية بالغة في التشريع المالي الحديث باعتبارها وسيلة عملية وفعالة تضمن حسن تنفيذ النفقات والايرادات العامة والتأكد من مراعاة واحترام المكلفين بالتنفيذ كافة القوانين المالية أثناء ممارستهم لوظائفهم؛

- كما أن الهدف من الرقابة هو التأكد من أن تنفيذ الميزانية قد تم على الوجه المحدد ووفقا للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية واجازتها من طرف السلطة التشريعية.

4. مناقشة النتائج

من خلال الدراسة الميدانية على مستوى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة لسنة 2019، لوحظ أن ميزانية الدولة لولاية تبسة تخضع في تنفيذها إلى عدة إجراءات مقننة، ورقابة مستمرة من أول استلامها وإنفاقها إلى غاية نهاية السنة المالية.

تم اختيار مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة، لأنها الهيئة المكلفة بتفويض من السيد والي ولاية تبسة ببرمجة، توزيع ومتابعة ميزانية الدولة ولاية تبسة، تتكون هذه المديرية من 04 مصالح: مصلحة تنمية الموارد البشرية، مصلحة تنمية المنشآت، مصلحة التلخيص، مصلحة البرامج المحلية ومكتب تسيير الوسائل والتكوين.

بعد المصادقة على قانون المالية للسنة N من طرف السلطة التشريعية (البرلمان بغرفتيه) وإمضائه من طرف رئيس الجمهورية، وصدوره في آخر جريدة رسمية للسنة N-1 تقوم مصالح وزارة المالية بتوزيع ميزانية الدولة المبرمجة إلى الآمرين بالصرف (الوزير، الوالي، رؤساء البلديات، ومديري الهيئات العمومية).

تقوم مصلحة مديرية البرمجة ومتابعة لميزانية لولاية تبسة ببرمجة احتياجات كل الهيئات العمومية التابعة لولاية تبسة، وذلك بالتنسيق مع هذه الأخيرة، ومتابعة هذه الميزانيات طيلة السنة المالية مع إصدار حوصلة زمنية (ثلاثي، سداسي، ثانوي) لمدى إنجاز هذه الميزانيات

ماديا وماليا، لكن لحد هذه الساعة هذه المصالح مكلفة إلا ببرمجة ومتابعة ميزانية التجهيز للهيئات العمومية المتواجدة عبر ولاية تبسة فقط.

على المستوى المحلي لولاية تبسة تم استنتاج أن ميزانية الدولة المخصصة لولاية تبسة تبلغ في شقين: الشق الأول هو ميزانية التسيير موجه مباشرة إلى القطاعات الممثلة لمختلف الوزارات حيث تبلغ من طرف الوزير، وهو الآمر بالصرف الرئيسي إلى مصالحه اللامركزية بالولاية؛ أما ميزانية التجهيز فهي تبلغ إلى السيد الوالي على شكل مقرر برنامج والذي يبلغها بدوره إلى القطاعات المعنية بهذه الميزانية مع تفويضه لهم بتسيير هذه الأخيرة.

مكتب تسيير الوسائل والتكوين على مستوى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة، هو المكتب المكلف بتطبيق ميزانية التسيير لهذه المديرية وذلك حسب الإجراءات القانونية المنصوص عليها (قانون المحاسبة العمومية، قانون الصفقات العمومية، قانون الرقابة المالية).

مصالح المديرية مكلفة بتجسيد ميزانية التجهيز لولاية تبسة المبلغة على شكل مشاريع تنموية، تكلف القطاعات بإنجازها بعد المرور على الاجراءات القانونية المنصوص عليها، على شكل إصدار مقررة تسجيل لكل مشرع.

كما تعكف هذه المصالح على متابعة لمشروع من الجانب المادي والمالي، حيث تقوم كل نهاية سنة بتقديم حوصلة لكل عملية، وتبيان نسبة إنجاز المشاريع والعوائق التي تواجه اكتمالها.

نظرا لأهمية ميزانية الدولة في تمثيلها للمال العام، ارتأت الدولة لوضع آليات رقابية (داخلي وخارجية، قبلية وبعدية) لتفادي تبديد هذا الأخير وتعرضه للصرف غير العقلاني؛ فمن خلال الدراسة الميدانية ومختلف الوثائق التي تم الحصول عليها وجد أن للرقابة دورا أساسيا في تنفيذ الميزانية يكمن فيما يلي:

- لا يمكن للآخرين بصرف وإنفاق الميزانية حسب رغبتهم، حيث حسب المرسوم التنفيذي 92/414 المتعلق بالرقابة القبلية يجبر الانفاق حسب الميزانية المحددة له في السنة المالية، وفي إطار القوانين المعمولة بها (قانون المحاسبة العمومية، قانون الصفقات العمومية والرقابة المالية)؛

تكمن ايجابية الرقابة في تنفيذ ميزانية ولاية تبسة على الحد من المحاباة في اختيار المتعاملين المتعاقدين (المقاولات والموردين) حتى لا تعطى التأشيرة من طرف هيئة الرقابة المالية إلا إذا كانت هذه العملية في إطار الشفافية في اختيار المتعاملين وفي حدود المبالغ المحددة في الميزانية الممنوحة؛

- أيضا تكمن إيجابية الرقابة في لتسيير العقلاني للموارد البشرية في الهيئات الإدارية وذلك بالحفاظ على تكافؤ الفرص في تسيير الحقبة المهنية للموظفين (الترقيات) والحصول على المكافأة وذلك بحرص هيئة الرقابة على تطبيق قوانين الوظيف العمومي وتفادي تعامل المسؤولين بالمحاباة؛
- كما تكمن الايجابية في توجيه الآخرين بالصرف ومرافقتهم في تصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف مصالحهم وذلك من أجل التسيير الأنجح للمال لعام؛
- أيضا إيجابية في كونها هيئة قانونية تحول دون محاولات التلاعب بالمال العام وسوء استغلال المناصب العليا.

على غرار كل هذه الإيجابيات للرقابة في تنفيذ ميزانية ولاية تبسة أحيانا هناك بعض السلبيات والتي تتمثل في أنها في بعض الأحيان تتسم بنوع من التباطؤ في الاجراءات، حيث تتسبب أحيانا في تعطيل صرف الميزانية في وقتها المحدد، وذلك لوجود أخطاء متكررة تلزم الهيئة الإدارية بإعادة الإجراءات القانونية من جديد.

5. خاتمة

من خلال دراسة تنفيذ ميزانية الولاية وآلية الرقابة عليها تبين أن ميزانية الولاية تشمل النفقات والإيرادات العامة خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة بهدف تحقيق أهداف الدولة، وإعداد الميزانية يتم بوضع تقديرات للنفقات وما يلزمها من إيرادات مع مراعاة الدقة والموازنة ويقوم بتنفيذها الآمر بالصرف والمحاسب العمومي وتتم عبر مرحلتين.

كما أن العملية الرقابية هي الأداة الفعالة للحد من الانحرافات والأخطاء والغش التي يمكن الوقوع فيها أثناء مزاولة نشاط المؤسسة ولكن ذلك شريطة أن تتخذ الوقت المناسب والأدوات والطرق المناسبة.

ومن خلال الدراسة التطبيقية تم توصل الى النتائج التالية:

-الميزانية العامة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية المحددة سنويا بموجب قانون المالية الذي يمثل المصدر والأساس القانوني لها؛

- مسؤولية المحاسب العمومي هي مسؤولية شخصية مالية على عكس الآمر بالصرف حيث يحق له رفض دفع النفقات والإيرادات العامة إذا كانت غير شرعية؛

-يتم الصرف النهائي لنفقات وإيرادات الميزانية العامة بعد مرورها على مجموعة من المراحل بدأ بالإجراءات التي يقوم بها الآمر بالصرف من التزام تصفية وأمر بالدفع إلى عملية الدفع التي يتولاها المحاسب العمومي؛

-إن الرقابة الوصاية من طرف الوالي تهدف إلي حماية المال العام والمحافظة عليه من ظاهرة الفساد والاستعمال السيئ والخاطئ له؛

بناء على النتائج المتوصل اليها يمكن اختبار الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** والتي نصت على أن الميزانية العامة هي برنامج مالي يقدر النفقات والإيرادات العامة؛ تحكمها قواعد نظرية تختلف وفق التشريع الوضعي لكل دولة؛ فقد تحققت حيث من خلال الدراسة تم التوصل إلى حقيقة مفادها أن الميزانية العامة هي توقع وأجازة لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة عادة سنة تحكمها مجموعة من المبادئ تتلخص في مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية، مبدأ التوازن، ومبدأ عمومية الميزانية.

- **الفرضية الثانية:** التي نصت على أن دور الرقابة على تنفيذ الميزانية هو ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسة العامة للدولة، فقد تحققت حيث من خلال الدراسة توصلنا إلى حقيقة مفادها أن دور الرقابة على تنفيذ الميزانية هو ضمان سلامة تنفيذها وفق السياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية وإجازتها من طرف السلطة التشريعية.

- **الفرضية الثالثة:** والتي تقر بأن القيام بتنفيذ ميزانية الدولة لولاية تبسة تكون دون المرور على الرقابة فلم تتحقق حيث من خلال الدراسة تبين أن بعد إعداد الميزانية تقوم السلطة بمراقبتها ومن ثم تنفيذها .

على ضوء النتائج المتحصل عليها واستنادا إلى ما تم التوصل اليه يمكن تقديم بعض الاقتراحات الموالية:

-إدخال نظام الإعلام الآلي وتعميمه في مختلف مجالات التنفيذ والرقابة لتسهيل العمل؛

- على المحاسب العمومي والآمر بالصرف الخضوع للتكوين الدائم بغية مواكبة التغيرات التي تحصل في القوانين والأنظمة المحاسبية؛

- إن رقابة المحاسب العمومي وكذا المراقب المالي تمثل ازدواجا في الرقابة ولذا فإننا نرى أنه يمكن تحويلهما إلى هيئة واحدة تشرف على الرقابة قبل وأثناء التنفيذ؛

-محاربة التبذير بجميع أشكاله وتسليط أقصى العقوبات على المتسببين في ظاهرة الفساد المالي للبلديات؛

-السهر على أن تكون توقعات المداخيل والنفقات قريبة من الحقيقة من أجل تفادي المداخيل الوهمية.

6. قائمة المراجع

التقرير السنوي. (2019). *ميزانية التسيير لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة* . تبسة- الجزائر-: ولاية تبسة.

بساعد علي. (1992). *المالية العامة*. القليعة، الجزائر: مطبوعات المعهد الوطني للمالية.

تقرير الولاية. (2019). *التقرير السنوي لسنة 2019*. تبسة- الجزائر-: المديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ولاية تبسة.

دغمان الزوبير. (دون سنة). مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، موجهة لطلبة السنة الثانية ل م د. . *مطبوعة محاضرات بيداغوجية*. جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. .

محرزي محمد عباس. (2006). *اقتصاديات المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد أحمد الكايد. (2010). *الإدارة المالية و الدولية-التحليل المالي و الاقتصادي*. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.

محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلا. (2003). *المالية العامة*. الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع.

معلم يوسف. (دون سنة). محاضرات في المالية العامة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ل م د. جامعة قسنطينة 1، قسنطينة: كلية الحقوق، قسم القانون العام.